الأمم المتحدة
S/PV.4278

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٢٧٨

الثلاثاء، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠١، الساعة ١١/٥٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بن مصطفى	(تونس)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	أيرلندا	السيد راين
	بنغلاديش	السيد تشودري
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد ياب
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد تكسيرا دا سيلف
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد يوسف عمر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	موريشيوس	السيد نيوور
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد يوم

جدول الأعمال

بناء السلام: نحو اتباع نهج شامل

رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة (S/2001/82)

01-25511 (A)
0125511

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بناء السلام: نحو اتباع نهج شامل

رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة (S/2001/82)

الرئيس (تكلم بالعربية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال. ويعقد المجلس هذه الجلسة على أساس التفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

عقب مشاورات أجراها أعضاء المجلس، أذن لي بالإدلاء بالنيابة عن المجلس، بالبيان التالي:

''يشير مجلس الأمن إلى المناقشة المفتوحة التي جرت في جلسته ٤٢٧٤ المعقودة في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١ عن ''بناء السلام: من أجل اتباع نهج شامل''. ويشير المجلس أيضا إلى البيانات التي أدلى بها الرئيس فيما يتعلق بالأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ويرحب مجلس الأمن بعقد الأمين العام للاجتماع الرفيع المستوى الرابع للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ويلاحظ باهتمام النتائج التي أسفر عنها ولا سيما ''إطار للتعاون في ميدان بناء السلام''، حسبما ذكر الأمين العام لرئيس مجلس الأمن في رسالته المؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ (S/2001/138).

''ويعيد المجلس تأكيد مسؤوليته الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين. ويشدد المجلس على ضرورة الاحترام الكامل لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي ذات الصلة، ولا سيما تلك المتصلة بمنع الصراعات المسلحة وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

''ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن السعي من أجل تحقيق السلام يتطلب اتباع نهج شامل ومنسق وجاد يعالج الأسباب الرئيسية للصراعات بما فيها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

''ويدرك مجلس الأمن أن صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام هي عمليات كثيرا ما تكون شديدة الترابط. ويؤكد المجلس أن علاقة الترابط هذه تقتضي اتباع نهج شامل من أجل المحافظة على المكاسب المحققة والحيلولة دون تجدد الصراع. ولتحقيق ذلك، يؤكد المجلس مجددا أهمية إدراج عناصر بناء السلام، حسب الاقتضاء، ضمن ولايات عمليات حفظ السلام.

''ويدرك مجلس الأمن أن بناء السلام يهدف إلى منع نشوب الصراعات المسلحة أو تجددها أو استمرارها ولذا فهو يضم مجموعة واسعة من البرامج والآليات السياسية والإنمائية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان. وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات على الصعيدين القصير والطويل الأجل مخصصة لتلبية الاحتياجات الخاصة للمجتمعات التي تنزلق في طريق الصراعات أو الخارجة لتوها منها. وينبغي لهذه الإجراءات أن تركز على تعزيز المؤسسات والعمليات المستدامة في مجالات من قبيل

التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر وأوجه عدم المساواة، والحكم الذي يتسم بالشفافية والمساءلة، وتعزيز الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، والترويج لثقافة السلام واللاعنف.

"ويعيد مجلس الأمن التأكيد كذلك على أنه يجب لأي استراتيجية شاملة ومتكاملة لبناء السلام أن تشرك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة العاملة في هذا الميدان، مع مراعاة الظروف الخاصة بكل حالة من حالات الصراع. ويشدد المجلس على أن وضع استراتيجية منسقة جيدة التخطيط لبناء السلام يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في منع الصراعات. ويشدد المجلس، في هذا الصدد، على أن الجهود الدولية المبذولة في مجال بناء السلام يجب أن تكون مكملة للدور الأساسي الذي يضطلع به البلد المعني لا أن تكون بديلا عنه.

"ويلاحظ مجلس الأمن أن تجارب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والعناصر الفاعلة الأخرى في مجال بناء السلام تبرز ضرورة تعزيز أنشطة بناء السلام من خلال وضع استراتيجيات تقوم على أساس الترابط بين تحقيق السلام والأمن المستدامين والتنمية المستدامة بجميع أبعادها.

"ويشدد مجلس الأمن على أن نجاح مثل هذه الاستراتيجية لبناء السلام يتوقف، في جملة أمور، على استيفائها للمعايير الأساسية التالية: وجاهة البرامج والإجراءات وتواؤمها واتساقها؛ وموافقة وتعاون سلطات الدولة المعنية، إن وجدت؛ ومواصلة العملية وإنهاؤها؛ والتعاون والتنسيق بين المنظمات والعناصر الفاعلة الأخرى؛ وتحقيق الفعالية من حيث التكلفة لعملية بناء السلام بكاملها.

"ويشجع مجلس الأمن بقوة منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية على النظر في إمكانية اتخاذ مبادرات، مثل: استخدام آلية النداءات الموحدة، وعقد مؤتمرات مشتركة لإعلان التبرعات بغية حشد الدعم السياسي الدولي والموارد الأساسية المطلوبة بسرعة؛ وضمان التمويل الفوري لمشاريع لبناء السلام التي يمكن الشروع بها بسرعة؛ وتعزيز الآليات التي تشجع على تحقيق التنمية والاعتماد على الذات عن طريق النهوض بأنشطة بناء القدرات.

"ويؤكد مجلس الأمن أيضا أن النجاح في بناء السلام يتوقف على تقسيم العمل بشكل فعال لا لبس فيه، استنادا إلى الميزة النسبية لمختلف الهيئات المنفذة، وذلك بين جميع الشركاء الدوليين، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي ككل. وفي هذا الخصوص، يشجع مجلس الأمن بقوة جميع هذه الأطراف الفاعلة على تعزيز التعاون فيما بينها في مجالات من قبيل تحديد الحالات التي تتطلب بناء السلام في وقت مبكر؛ وتحديد الأهداف ومجالات الأولوية لبناء السلام؛ والتوصل إلى استجابة عملية متكاملة عن طريق التشاور؛ والقيام بعمليات رصد مشتركة لأنشطة بناء السلام؛ وإعداد فهارس لأفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال بناء السلام.

"ويشدد مجلس الأمن على ضرورة تعميم منظور جنساني في اتفاقات السلام واستراتيجيات بناء السلام وإشراك المرأة في جميع تدابير بناء السلام.

''ويشجع مجلس الأمن كذلك الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على إقامة عمليات استشارية لكفالة أن تتضمن التسويات والاتفاقات السلمية، التي تقوم فيها هذه المنظمات بدور الوسيط، على التزامات من أطراف الصراع باتخاذ إجراءات منسقة في مختلف مجالات بناء السلام، ويشدد على ضرورة تحديد هذه المجالات في مراحل مبكرة من عملية التفاوض بشأن اتفاقات السلام.

''ويدرك مجلس الأمن أيضا أن إعادة اللاجئين والمشردين داخليا إلى أوطانهم وإعادة توطينهم وكذلك نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم لا ينبغي اعتبارها إجراءات معزولة بل ينبغي تنفيذها في إطار أوسع يرمي إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية مع التركيز بشكل خاص على إنعاش الأنشطة الاقتصادية وإعادة اللحمة إلى النسيج الاجتماعي.

''ويرى مجلس الأمن أن من الجوهري توفير حلول سريعة وعملية لتلبية الاحتياجات الاستثنائية والعاجلة للبلدان التي تكون على شفا الصراع أو التي خرجت لتوها منه، وذلك بابتكار وسائل جديدة ومرنة بما في ذلك تنفيذ برامج سريعة الأثر تؤدي إلى تحسين ملموس وواضح في الحياة اليومية للسكان المحليين.

''ولزيادة فعالية الأمم المتحدة في التصدي للصراعات في جميع مراحلها، ابتداء من الدبلوماسية الوقائية إلى التسوية وإلى بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع، يكرر مجلس الأمن الإعراب عن استعداده للنظر في سبل تحسين التعاون مع سائر هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية مباشرة ببناء السلام، وعلى وجه الخصوص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اللذين يضطلعان بدور رئيسي في هذا الميدان.

''ويشير مجلس الأمن إلى الدور الجوهري الذي يؤديه الأمين العام في مجال بناء السلام، وخاصة في وضع الاستراتيجيات في هذا الميدان وتنفيذها، ويسلِّم بضرورة تعزيز قدرات الأمانة العامة في مجالي التنسيق والتحليل بما يتيح للأمين العام الاضطلاع بمسؤولياته في هذا المجال.

''ويدرك مجلس الأمن ضرورة المشاركة المبكرة على أرض الواقع للجهات الفاعلة في عملية بناء السلام وضرورة توليها مسؤولياتها بشكل منظم. وتحقيقا لذلك، ومن أجل تفادي وجود فاصل بين حفظ السلام وبناء السلام، يعرب المجلس عن تصميمه، حيثما كان ذلك مناسبا، على إجراء المشاورات، في المراحل المختلفة لأي عملية من عمليات حفظ السلام تضم عناصر لبناء السلام، وخصوصا عندما تكون العملية قيد الإنشاء، مع الدولة المعنية والعناصر الفاعلة ذات الصلة التي تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن تنسيق وتنفيذ نواحي أنشطة بناء السلام، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والبلدان المانحة الرئيسية.

''ويدرك مجلس الأمن أن البلدان المساهمة بقوات قد تكون من الجهات المشاركة في أنشطة بناء السلام، وأنه ينبغي، ضمن إطار النظام الحالي

للتشاور مع تلك البلدان، إجراء مناقشة بشأن أنشطة بناء السلام.

”ويشجع مجلس الأمن على التعاون الوثيق بين سلطات الدولة المعنية والمجتمع المدني في وضع برامج أنشطة بناء السلام بحيث يمكن للالتزامات التي تبديها الأطراف أن تتخذ شكل مراسلات رسمية.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية وجود ممثلين خاصين للأمين العام أو ترتيبات تنسيق أخرى مناسبة تضطلع بها الأمم المتحدة، مثل نظام المنسق المقيم، في عملية تنسيق وضع برامج بناء السلام وتنفيذها من قبل المنظمات الدولية والبلدان المانحة، بالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية ومع مراعاة الأنشطة الجارية. ويشدد المجلس على ضرورة أن يتوفر لأي وجود للأمم المتحدة في مجال بناء السلام ما يلزم من الموظفين والموارد المالية للاضطلاع بالولاية المكلف بها.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية أن يُبلَّغ بانتظام بما يحرز من تقدم وما يواجَه من صعوبات في مجال بناء السلام في البلدان التي توجد فيها عملية من عمليات حفظ السلام صدر بها تكليف من قبل مجلس الأمن.

”ويعيد مجلس الأمن التأكيد على أن الجهود المبذولة لكفالة إيجاد حلول دائمة للصراعات وللحفاظ على الزخم من أجل تحقيق السلام في أي بلد أو منطقة، تتطلب مزيدا من التضامن، وتوفر الإرادة السياسية باستمرار، وإتاحة المجتمع الدولي للموارد الكافية في الوقت المناسب.

”ويذكِّر مجلس الأمن بالقرار الذي اتخذه الأمين العام بالإيعاز إلى اللجنة التنفيذية للسلام والأمن بصياغة خطة من أجل تعزيز قدرة الأمم المتحدة على وضع استراتيجيات لبناء السلام وبتنفيذ برامج تدعم تلك الاستراتيجيات، وهو يتطلع إلى التوصيات التي سيقدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن والجمعية العامة بناء على هذه الخطة.

”وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره“.

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2001/5.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.